



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة القادسية
كلية الادارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية

النواحي الايجابية في التعامل المصرفي الاسلامي في ظل معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الاسلامية

بحث قدم إلى مجلس قسم العلوم المالية والمصرفية / كلية الادارة
والاقتصاد كجزء من متطلبات نيل درجة البكالوريوس علوم في
المالية والمصرفية

من الطالب
مالك عبد الرضا عبد مطلب

باشراف

م.م . الاء ميران

٢٠١٧ م

اهداء

إلى الذين يبدأ قهون من أجل إقامة حرم الإسلام المتدين الحشم الشعبي

المقدس

إلى الذي سكنت روحه روحي وأهداني من عمره أبي

إلى بحر الخنان والمعطاء وزروفة المحبة أبي

إلى أساتذتي الكرام والبِكَم جميعاً أهدي لما وفقي إليه ربِّي أخلاطاً

وغرفاناً

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى

((قُلْ لَّا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَلَا يُنْبَغِي لِلَّهِ شَيْءٌ
وَمَا أَنْتَ بِحَاجَةٍ إِلَّا مَا حَسِنَتْ))

((قُلْ إِنَّمَا الْجَنَاحُ عَلَى الْمُجْرِمِينَ
وَمَا أَنْتَ بِحَاجَةٍ إِلَّا مَا حَسِنَتْ))

سُورَةُ الْأَعْظَمِ

سُورَةُ التَّوْبَةِ . ۱۰۰

الجانب النظري

ثبوت المحتويات

آية قرائية
الاهداف
مقدمة
اهداف البحث
فرضيات البحث
أهمية البحث
حدود البحث
منهجية البحث
المبحث الاول : طبيعة التعامل المصرفي واهتمامه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية
المبحث الثاني : دور البنوك الاسلامية في مجال التنمية
المبحث الثالث : المصادر الاسلامية ودورها في تعزيز القطاع المصرفي
المصادر الاسلامية . مخهومها . نشأتها . وخلصتها
الجانب التطبيقي للبحث
الجدائل
الاستنتاجات والتوصيات
الرجوع المختار دسب تسلسلاها في البحث

مقدمة :

تعد المصارف الإسلامية في مفهومها العام مؤسسات هادفة للربح كغيرها من المصارف التقليدية ، وهذا يحتم عليها التعامل مع شرائح عدّة من المجتمع وهذا يؤدي بدوره إلى تنوع العمليات المصرافية التي تمارسها تبعاً لاحتياجات المجتمع في إطار محدد المعالم لا تحيد عنه وهو إطار الشريعة الإسلامية ، وهذا الإطار كما هو معلوم يتسع في احتواه ليشمل جميع نواحي الحياة التي تحفز المجتمع على العمل الجاد والمتجر مصداقاً لمفهوم الآية الكريمة:

"**وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسِيرِيَ اللَّهُ عَمَّكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ**" سورة آية "(١)"
وفي هذا الإطار أيضاً تتجد المسئولية الاجتماعية في عمل المصارف الإسلامية فتدعو عملائها للمشاركة في نشاطاتها أو هي تشاركهم في نشاطاتهم في أساليب مستقاة من الشريعة الغراء وبذلك تعمل إلى خلق عملاء إيجابيين تتواءن مصالحهم ومصالح المجتمع

ومن خلال المنظور أعلاه تبتعد المصارف الإسلامية عن الخط العام الذي تسلكه المصارف التقليدية حيث تسعى المصارف الأخيرة إلى زيادة معدلات الفائدة في عمليات الائتمان المصرفية والقروض الأخرى يقابلها ارتفاع نسبي لسعر الفائدة على الودائع بأنواعها ومن خلال عملية التوازن بين سعر الفائدة أعلاه يتعكس الشرط السلبي على الأهداف المرجوة من هذه المصارف.
أما بالنسبة للمصارف الإسلامية فتسعى إلى توجيه عملياتها بما يخدم البيئة الاقتصادية والاجتماعية في منافذ لا تتحكم فيها أسعار الفائدة وتجعل من اعتبارات الربح اعتبارات اجتماعية حيث يكون العائد الاجتماعي أحد المؤشرات لاتخاذ القرارات الاستثمارية

أهداف البحث :

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على العمل المصرفي الإسلامي من مختلف جوانبه مشخصاً قدر الإمكان النواحي الإيجابية في العلاقة الموضوعية مع الأطراف الأخرى ذات الصلة في ظل عمليات تجسد حقيقة المنفعة المتبادلة التي تسعى إليها تلك الأطراف.

فرضيات البحث :

يستند البحث على فرضيتين أساسيتين هما :

- ـ أن المصارف تسعى إلى خلق عملاء إيجابيين ينظرون إلى المصارف الإسلامية ذات أهداف اجتماعية تحقق طموحاتهم من جهة وطمومحات المجتمع المحيط مما يجعل التعامل معه ضرورة يمليها النفع العام.

^١ سورة التوبه الآية ١٠٥

٢-أن المصارف الإسلامية تمارس عملياتها ضمن إطار ينماشى واحكام الشريعة الإسلامية بالاقتداء بالأراء الفقهية و معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية التي تم وضعها لتبين القواعد الأساسية في العمل المصرفي الإسلامي في إطار تصنيف المصرف مؤسسة مالية إسلامية.

أهمية البحث :

تبعد أهمية البحث من خلال ما يلي:

- ١- يعد وجود المصارف الإسلامية في الوقت الراهن بديلاً أمثل للتعامل المصرفي وبعد من الخطوات المهمة في إعادة التسويق بين إيمان الفرد وممارساته العملية في الحياة، ولذا فإن التعامل مع هذه المصارف يعطي المبرر الشرعي في التعامل معها بدلاً من البنوك التقليدية لأنها تركز على نواح إيجابية لم يلتفها التعامل المصر تلك المصارف.
- ٢- تركيز النظرة على صيغ التعامل المصرفي الإسلامي ذات الممارسات الواسعة في أغلب المصارف الإسلامية ومنها المصارف العراقية الإسلامية وهي محل الدراسة وإظهار جوانبها الإيجابية وأهميتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

حدود البحث :

لعرض تحديد الدراسة بما يتسمج ومتطلبات البحث والتعریف بالأفکار الرئيسية فقد تم التركيز على أهم العمليات المصرافية التي تمارسها المصارف الإسلامية وإظهار النواحي الإيجابية عند مقارنة ذلك والعمليات التي تمارسها المصارف التقليدية كما ركزنا قدر الإمكان على المستجدات التي تناولت العمل المصرفي الإسلامي من حيث طرق الإثبات والتسجيل مراعاة لحقوق الأطراف المعاملة ولذا تطرق الدراسة إلى معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية باعتبارها تحدد الضوابط المحاسبية التي يجري العمل بمقتضاه.

منهجية الدراسة :

اعتمدت الدراسة على جانبي:

- ١- الجانب النظري: تناول المادة العلمية المستقاة من المرجع العلمية المتعلقة بالموضوع.
- ٢- الجانب التطبيقي: تناول ما يجري عليه العمل في كل من مصرف ايلاف الإسلامي ومصرف الاقتصاد الإسلامي الدولي.

وتعزيزاً لهذا الجانب فقد تم تصميم استبانة لاستقراء آراء شريحة مهمة من علماء المصارف المذكورين بما يعزز فرضيات الدراسة.

المبحث الأول

طبيعة التعامل المصرفي وأهميته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

تمهيد

نظهر أهمية المصارف عندما تضع باعتبارها خدمة المجتمع وأسهامها في معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وبهذا يدخل مفهوم المصرف الإسلامي على أنه مصرف يتعاطى بالأعمال المصرفية بمحظوظ صورها على أساس تستند على الشريعة الإسلامية مراعاة حلبة التعامل في تفاصيل تلك العمليات^(٢).

ومن خلال هذا التوجه تكون طبيعة العمل المصرفي الإسلامي بالضرورة ذات صبغة اجتماعية حيث يتركز على الكسب الحلال بالتعاون بينها وبين عملائها كونهم شركاء يتقاسمان الأعباء والمكاسب مما يؤكّد القاعدة الشرعية المعروفة «القسم بالغرم».

وبهذا المعنى يتفاعل المصرف الإسلامي مع عدائه حيث يشاركونه في استثمارتهم ويدعمون «عملاً» في استثماراته إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

وتأسساً على المعنى المذكور بعد الاستئثار من اسماء المميزة لطبيعة العمل المصرفي الإسلامي، ومن ذلك تتبع النواحي الإيجابية في العمل المصرفي الإسلامي ويمكن توضيح ذلك من خلال عدة مذكرات أهمها ما يلي:

١/١ الأسماء الاستثماري

^(٢) نذكر عبد الله موسوعة البنك الإسلامي لأردني - مطبع الستير ١٩٩٦ ص ١٧٠

تنظر المصادر الإسلامية إلى الاستثمار على أنه أساس تنمية المجتمع وبناءً على ذلك تتعدد أهداف تلك المصادر لتشتمل على مصادر لم تكون متوازنة من قبل في عالم الصيرفة فهي تضع باعتبارها أهداف التكافل الاجتماعي بالإضافة إلى جودة الخدمة ووضوحها مع الالتزام طبعاً بأحكام الشريعة الإسلامية الغراء. ومن خلال الممارسات العملية للمصارف محل الدراسة يمكن بيان أهم مركبات سياسة التمويل للاستثمار^(٢):

- ١- توجه التمويل إلى مختلف القطاعات الاقتصادية بشكل متوازن مما يؤدي إلى تنمية تلك القطاعات وبالتالي تنمية المجتمع وخلق الروح الإيجابية في التعامل المصرفي.
 - ٢- التركيز على الاستثمار المحلي وهذا بطبيعة الحال يؤدي إلى تنمية المجتمع حيث ينعكس الاستثمار المشار إليه بإيجابيته على المجتمع.
 - ٣- الاهتمام بتوزيع الاستثمارات لتشمل الخدمات الاجتماعية الأكثر ضرورة كتمويل المستشفيات والمدارس والجامعات وكليات المجتمع.
 - ٤- تمويل الإسكان للأفراد والجمعيات التعاونية.
- ولكي يكون برنامج الاستثمار أكثر فاعلية ينبغي أن تتوفر به عدة شروط من أهمها ما يلي^(٣):

- ١-islamah الشرعية: وفيه تكون السلع والخدمات محل التعامل تقع في دائرة الحلال من وجهة نظر الشريعة الإسلامية.
- ٢-islamah الفنية: وتعني تكامل مقومات السلامة من حيث الموقع والطاقة الإنتاجية والتكنولوجيا والطاقة الكهربائية وأنقى العاملة..الخ.
- ٤-islamah التنظيمية والإدارية: ويعني ذلك سلامah الهيكل التنظيمي وان الإدارة طموحة وقدرة ذات خبرة.

ومن خلال التوجيه المشار إليه يعد الاستثمار محوراً أساسياً لأدارة المصرف حيث يقتضي الامر مراعاة متطلبات الربحية والأمان والسيولة النقدية باعتبار أن توظيفات الأموال تسلك طرقاً بعيدة عن أساليب الفائدة التي تتبعها المصادر التقليدية، وهذا يستدعي من المصادر الإسلامية لعب دوراً مهماً في هذا المجال حتى وإن تمت العمليات عن طريق الوساطة^(٤). ومن ناحية أخرى تتطلب عمليات الاستثمار من المصرف الإسلامي البحث عن أفضل الطرق الاستثمارية وارشد الأساليب حفاظاً على ثروة المجتمع من أي استخدام غير مناسب، وهذا يحقق لجميع الأطراف مزايا تفوق تكلفة الاستثمار ومن ذلك ما يلي^(٥):

- ١- يمثل الاستثمار نشاطاً مطنوياً يقوم على تقديم خدمة أو سلعة لها قيمة حقيقة للمستهلك والمجتمع.

١. المالكي، عبد الله موسوعة البنك الإسلامي الأردني - مطابع الدستور، ١٩٩٦، ص ١٦٠.

٢. الشرع، مجيد المراجعة عن المسئولية الاجتماعية في المصادر الإسلامية/دار وائل للنشر/عمان/الأردن ٢٠٠٣ ص ٢١.

٣. شيخون، محمد، المصادر الإسلامية-دار وائل للنشر - عمان -الأردن ٢٠٠٦ ص ١٠٩.

٤. الصعيدي، إبراهيم، المصادر الإسلامية -مصادر التمويل واستخدامها - المؤتمر العلمي الثالث - كلية التجارة - جامعة

المنصورة - مصر - ابريل ١٩٨٣.

٤- الموازنة بين الاستثمارات من حيث أهميتها للمجتمع وما هو نوع النشاط الذي يؤثر على حجم الاستثمار وعلى طريقة التمويل والأرباح وطريقة الإدارة.

٣- اختيار بديل الاستثمار بحيث يبني ذلك على الدراسة الشاملة أو يعرف في علم الإدارة مدخل النظم.

ومن جهة أخرى تتمثل النواحي الإيجابية في مجال الاستثمار مع المصارف المعنية بالتركيز على عامل المسؤولية حيث يكون له دور فاعل في الاستغلال النافع وفقاً للضوابط الشرعية وهذا يؤدي بطبيعة الحال إلى الحفاظ على المال أيضاً من سوء التصرف.

بهذا المعنى تنبع المصارف الإسلامية لمسألة مصرفية تفتقد المصارف التقليدية حيث تجمع بين العائد المادي والعادل الاجتماعي من خلال دراسة مسبقة ودقيقة لبدائل الاستثمار وتتوفر فيها متطلبات التنسيق بين جميع الأنشطة المرغوبة من خلال مشاركة تتمثل فيها أطراف ذات العلاقة عن اقتناع ورضا في تحمل المسؤولية، كما تشير إلى ذلك الآية الكريمة :

"فِيمَا رَحْمَةٌ مِّنْ لَهُ لَنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَضَّا عَلَيْطَ الْقَلْبِ لَأَنْفَصُوا
مِنْ حَوْلِكَ، فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ"

١/ التنموي الأساس:

تساهم المصادر الإسلامية في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية ترتكز على توفير الاحتياجات الأساسية للمجتمع، وعلى هذا الأساس فإن العمليات التي تمارسها تصب في هذا الاتجاه.

والأساس التنموي في المصادر المذكورة يُسْتَند على مقومات عدّة من بينها ما يلي (٧):

- ١- المنظور الاقتصادي والاجتماعي للمستثمرين فالمهم ليس أن يعيش الآباء عيشة طيبة فحسب، بل يوفروا إلى أولادهم والأجيال التي تليهم عيشة كريمة.
- ٢- الاحسان والمساهمة الاجتماعية: وهذا ينبع عن الافتقار إلى شرائح المجتمع التي تفتقر

٢- الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية: وهذا ينبع على الاستثمار في المشروعات التي ترفع مستوى المعيشة لغالبية الأفراد وكذلك الاستثمار في السلع والخدمات المباحة شرعا.

٣- التعرف على فرص الاستثمار وتعریف المستثمرين بها وهذا يعطي الدلالة على أن المصادر الإسلامية ليس هدفها السيطرة على رأس المال مما يعزز النواحي الإيجابية في التعامل المصرفي مع هذه المؤسسات المالية.

١٥٩ . سورة آل عمران الآية

^{٣٥} . الشرع، مجيد ، مرجع سابق ص ٢٥

٤- تحسين المناخ الاستثماري العام عن طريق نشر الدراسات والبحوث عن الاقتصاد القومي واتجاهاته وعن مشروعات بعينها.

وتأسيساً على ما تقدم نجد أن المصارف الإسلامية تعمل على خدمة عملائها من حيث توفير الأموال من خلال قنوات مستجدة في التعامل المصرفي مثل المشاركة والمضاربة والمراقبة وغيرها من القنوات التي تعطي المساهمة الفعالة من قبل الأطراف المعاملة لتنمية حاجات التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي تلبية ذاتية مستمدّة من النهج القرآني في التأكيد على إشباع الحاجات عن طريق الاستغلال النافع والبحث على العمل الذي يشكل عنصراً هاماً في التنمية، وبالتالي فإن الاهتمام بالتنمية الاقتصادية كالاهتمام بالفرائض والعبادات مصداقاً لقوله تعالى (٨) :

"هو أنساكم من الأرض واستعمركم فيها"

وقوله تعالى (٩) :

"فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله.."

وتأسيساً على ما تقدم يستدعي الأمر من المصارف الإسلامية أن توازن في استثماراتها بين متطلبات الإنتاج وعامل الربحية وبذلك يكون هذا التوازن بمثابة برنامج عمل للتنمية في مختلف صورها يعتمد على مقومات عده منها (١٠) :

١- تحديد هدف المصرف من جدوى الاستثمار.

٢- اعتماد المصرف على مفهوم علمي يحل محل الفائدة على رأس المال المتوقع في الاستثمارات المقبلة وذلك باعتماده على أوزان معززة على أساس فعلي للربح أو الخسارة.

٣- مراعاة طبيعة العمليات المصرفية في المصارف الإسلامية ، إذ أنها تمارس في ظل مفاهيم اقتصادية لم تتألفها المصارف التقليدية إضافة إلى الإتقان في العمل الذي يحتمه الإسلام كما جاء في الحديث الشريف (١١) :

"إذا عمل أحدكم عملاً أحب الله أن يتلقنه"

وهذا يلزم المصارف الإسلامية باتباع أحدث الأساليب في عمل الدراسات الضرورية للمشروعات المعروضة عليها مما يؤدي إلى إحداث توازن بين الاستثمارات وتوجيه الأموال في المسالك التي تملئها الضرورات، وبطبيعة الحال فإن ما ورد أعلاه يشكل أساس للتعامل الإيجابي مع هذه المصارف.

٦١ . سورة هود الآية .

١٠ . سورة الجمعة الآية .

الإيجي، كوثر، المواريثة الاستثمارية في البنك الإسلامي باستخدام أسلوب مونتي كارلو-المؤتمر العلمي الثالث- كلية التجارة-

جامعة المنصورة- مصر ابريل ٢٠٠٣ .

كما انه من ناحية اخرى قد تستدعي ضرورات بعض العملاء انتظامين مع المصرف مبالغ آتية مما يجعل المصرف منهم قروضا حسنة بلا فائدة، وهذا ما حث عليه القرآن الكريم في قوله تعالى (١٢) :

"**من ذا الذي يقرض الله فرضا حسنا فيضاعفه له أضعافا كثيرة**"
كما أن تجنب الفائدة من أعمال المصارف المعنية يعطيها زخما لتعزيز التعامل الإيجابي، وقد ورد ذلك في قانون البنك في الأردن رقم(٣٨) سنة ٢٠٠٠ في إشارة لهذه الناحية فيما يتعلق في المصارف الإسلامية ما يلي (١٣) :

"**أن تكون أعماله وأنشطته قائمة على أساس غير أساس الفائدة ... في جميع حالات الإقراض والاقتراض**"

وقد ورد في تعليمات البنك الإسلامي تفصيلات لنقوض الحسنة تلتقي والأهداف الاجتماعية للبنك (١٤) (١٥).

٣/١ الأساس الاجتماعي

تأخذ الناحية الاجتماعية المعنى الإيجابي في نظر المصارف الإسلامية، حيث تعمل هذه المصارف في توظيف أموالها بما يتفق والنهج الإسلامي في خدمة المجتمع ويمكن النظر إلى التعامل الإيجابي في هذا المجال من خلال ما يلي (١٦) :

١/٣/١ السلبية النسبية للمصارف التقليدية: تعتمد المصارف التقليدية ولاسيما التجارية منها على إقراض الأموال مقابل فائدة مضمونة وهذا الإقراض بالنسبة لها زيادة رأس المال دون تعرضه لخسارة، وهنا تنتفي صفة المشاركة الحقيقة بالنشاط وبذلك تفقد المصارف المعنية دورها الاجتماعي الإيجابي وتقوم بذلك بدور المرابي، حيث من معاني الربا الآخذ بنصيب كاف اثنين الاشتراك بالإنتاج (١٧).

١/٣/٢:السلبية النسبية للمودعين تتنخص هذه السلبية أن هؤلاء يودعون أموالهم لدى لمصارف التقليدية في سبيل الحصول على عائد ثابت محدد يتمثل بالفائدة، وتقضي مصلحة تلك المصارف تشجيع اكبر عدد ممكن من المودعين حيث تجمع لديها الأموال لتمكن من إقراضها إلى عملاء آخرين مقابل فائدة أعلى وبذلك تتشكل شريحة عريضة من المجتمع لهم موقفا سلبيا من عمليات الاستئجار التي تتفاعل فيها الأطراف المتعاملة تفاعلا حقيقا، كما يزداد خى شريحة معينة دون بذل جهد حقيقي أو القيام بدور الإيجابي (١٨).

المبحث الثاني

دور البنوك الإسلامية في مجال التنمية

مقدمة

ليس هنا مجال المخوض في تعريف التنمية ومدلولاتها ومفاهيمها المختلفة التي تتعدد بتنوع المدارس الفكرية الاقتصادية وتباين المذاهب الاقتصادية.

وفي الاقتصاد الإسلامي نجد أن مصطلح «العمارة» استنباطاً من قول الله تعالى: ﴿ هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِّنَ الْأَرْضِ وَأَسْتَعْمِرُ كُفُّرَ فِيهَا ﴾ ومفهوم لفظ العمران هنا أوسع دلالة وأشمل من مفهوم التنمية الاقتصادية كما يعرفها علم الاقتصاد الحديث، لأن هدف العمارة من وجهة النظر الإسلامية هو إقامة مجتمع يعمل فيه العباد على أساس من تقوى الله لتحقيق العمارة، فضلاً عن الحفاظ على الخيرات والنعم التي ترتبط بها، يقول الحق تعالى ﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىَ ءَامَنُوا وَأَنْجَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَرَكَتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ﴾.

فاستخدامنا هنا عبارة «التنمية» بحكم شيوعيها واشتهرارها في علم الاقتصاد الحديث يعني بها «العمران» وهو العمل بشرع الله لتحقيق حد الكفاية للجميع وللوصول إلى ثور مستمر للطبيات، وذلك بالاستخدام الأمثل لكل ما سخر الله لنا من موارد.

وعلى الرغم من الموارد العقيمة التي جباها الله للمسلم العالمي والطاقات البشرية الهائلة التي أنعم بها علينا إلا أن معظم شعوبنا الإسلامية تشكو الفاقة، فأكثر من ثلثي الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي داخلة ضمن دائرة الفقر، أي من أفق دول العالم، وفقاً لإحصاءات انتوفرة عن متوسط الناتج القومي للفرد في الدول الأعضاء، منظمة المؤتمر الإسلامي.

لذلك، فإن التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي أكبر تحدي يواجه أمتنا الإسلامية في العصر الحديث، ويمكن للسرء أن يرجع معظم ما تعاني منه الأمة من علل ومتاع ونكبات

الدكتور :احمد محمد علي ،المعهد الاسلامي للبحوث والتربية، الطبعه الاولى، (١٤١٤) (١٩٩٤) (م)

إلى التخلف الاقتصادي، وما يبع ذلك من ارتفاع نسبة الأمية والتخلف التقني إلى غير ذلك، في زمن أحد العالم يتضرر فيه تطوراً صاروخياً، فزادت الفجوة بيننا وبين الدول الصناعية واتسعت هذه الفجوة وتزداد اتساعاً في كل يوم وفي كل لحظة.

وليس أمامنا من خيار للتحافظة على كياننا الإسلامي، إلا أن نخت السير، ونواصل السعي، ونضاعف الجهد بكل طاقتنا وجمع إمكاناتها، لتنمية أمتنا ورفع مستوى معيشة شعوبنا الإسلامية. وبما أن الصراع بين الأمم أصبح صراعاً اقتصادياً وإعلامياً، فمن واجبنا جميعاً، دولاً ومؤسسات وأفراداً، أن نحب، صفاً واحداً لأداء الواجب المقدس، لتصون أجيال الأمة الحاضرة والمقبلة، من الفقر والجهل والمرض.

والبنوك الإسلامية بكل أنواعها وأشكالها تقع عليها مسؤولية خاصة، في النهوض بهذا الواجب. باعتبار أنها تصدت لتحمل مسؤولية المال وإدارته، والمال كما نعلم جميعاً هو عصب الحياة. فأضحت لزاماً على البنوك الإسلامية أن تقوم بتصنيفها في هذا الجهد، وباعتبار أن البنوك الإسلامية أخذت على عاتقها الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية الغراء، والسير على هديها، فإن الناس يتوقعون منها الكثير في معالجة مشكلاتهم الاقتصادية ومواجهتها متطلبات الحياة الأساسية.

٣/١: المصرف الإسلامي لا يتاجر على ملكيته: مفهوم المتاجرة على الملكية، تعني القيام باستخدام الأموال المقترضة من أجل تحقيق أكبر ربح للملكون وتعني الملكية هنا إجمالي المال الذي يستطيع المصرف أن يحصل عليه ومن ثم إعادة إقراضه للحصول على عائد أكبر (١).

أما بالنسبة للمصرف الإسلامي فهو يمارس نشاطه بطرق تتفاصل بها مصالحه ومصالح عملاءه وبذلك يضع باعتباره ما يريده عملاءه من تحقيق عائد لا تشويه حرمة التعامل من جهة وإن يكون مجزياً من جهة أخرى وبذلك تتحقق الإيجابية المطلوبة.

وقد أظهرت نتائج الاستبيان درجة القناعة للتعامل مع المصرف الإسلامي من خلال الجدول رقم (١) الملحق بالدراسة.

٢٤٥. سورة البقرة، الآية ٢٩٧.

٢٠٠٠/٨/١ في العدد ٤٤٤٨ - الجريدة الرسمية لـ جمهورية مصر العربية، العدد ٥٣، فبراير ٢٠٠٠، رقم ٣٨، السنة ٢٠٠٠، المجلد ٢٠٠٠، ص ٢٩٧ - عمان، الأردن.

٢٥٦. المالكي، عبد الله، مرجع سابق ص ١٥٥.

٢٥٧. البنك الإسلامي الأردني التقرير السنوي ٢٠٠١ ص ٢.

٢٥٨. السيد، الهواري، ما معنى بنك إسلامي - اتحاد البنوك الإسلامية - القاهرة ١٩٨٢ ص ٢٧.

٢٥٩. عبده، محمد، الريا ودوره في استغلال موارد الشعوب - دار الاعتصام - القاهرة ١٩٧٧.

٢٦٠. الشربيني، مجید، مرجع سابق ص ٢.

نظرة على أداء البنك الإسلامي في العقود الماضية

بناء على مفهوم العمار، كما سبقت الإشارة، فإن أي بنك إسلامي هو بطبيعته مؤسسة إثنائية، تقوم بتنمية المدخرات ومحاربة الاقتراض وتوجيه المدخرات نحو الاستثمار خدمة المجتمع بصورة تتفق مع الشريعة الإسلامية، فهو مؤسسة اقتصادية واجتماعية ومالية ومصرفية، تسعى للقيام بوضع المال في وظيفته الأساسية في المجتمع.

ويسعى للقيام بواجبه في إعمار الأرض على أساس من تقوى الله لتحقيق أعلى مستوى من الطيبات، فهو بذلك يجسد اهتمام الإسلام بقضية إعمار الأرض أو ما يسمى في الاقتصاد الحديث مشكلة التنمية الاقتصادية، جنباً إلى جنب مع التنمية الاجتماعية النابعة من القيم الإسلامية.

وهذه النظرة الشاملة للتنمية الإسلامية تتميز عن مفهوم المعاصر للتنمية من حيث أنها تشمل، إلى جانب التواحي المادية، والتواحي الروحية والخلقية، وتركز على بناء الإنسان وتنمية بيئته المادية والاجتماعية والثقافية.

ولذلك، فإن البنك الإسلامي يسهم في إقامة مجتمع يجسد المبادئ الإسلامية في حياة الأفراد وفي الواقع العملي.

ومع عدم التقليل من أهمية أن يكون البنك الإسلامي مؤسسة راجحة وتحظى برضى عملائها، فإن البنك الإسلامي ليست بنيكاً عاديًّا مُدفٍ إلى الربح السريع، وإنما عميلاً على حساب أهدافها الأساسية، بل هي مؤسسات إثنائية مقيّدة بمصلحة الأمة وشريعة الإسلام، ومن ثم عليها مسئوليات تجاه الأمة.

وتؤدي هذه البنوك إلى أداء هذه الأمانة وإلى تحقيق العديد من الأهداف التي من أهمها:

- أ- إيجاد البديل، الإسلامي لكافة المعاملات المصرفية التي يحتاج إليها المسلم في نشاطه اليومي، التجاري والصناعي والزراعي، إلى غير ذلك، ورفع الحرج عن المسلمين في المعاملات المصرفية اليومية.
- ب- تنمية الوعي الادخاري، بشقق السبيل، ولدى مختلف، فئات المجتمع، ومكافحة الاكتناز.
- ج- تشجيع الاستثمار، بإيجاد الفرص الملائمة وخلق الآليات والأدوات التي تلبي احتياجات المستثمرين من الأفراد والشركات والمؤسسات.
- د- توفير رؤوس الأموال اللازمة لأصحاب الأعمال من أفراد وشركات ومؤسسات. ويقوم المصرف الإسلامي بكل أساسيات العمل المصرفي المنظور متبعاً أحدث الطرق والأساليب الفنية، لتسهيل التبادل التجاري، وتنشيط الاستثمار، وتعبئة الموارد المحلية، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما لا يتنافى مع الضوابط الشرعية.

وبنطرة سريعة على أداء البنوك الإسلامية في العقود الماضيين، يتضح لنا ما يلي:

- ١- التشار المصارف الإسلامية، والمؤسسات المالية الإسلامية الأخرى، كشركات الاستثمار والتجارة والتكامل، إلى غير ذلك في مختلف أنحاء العالم الإسلامي، وخارجها، من إندونيسيا ومالزريا إلى غرب إفريقيا، ومن تركيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، مما أثبتت نجاح التجربة.
- ٢- ارتفاع معدل الودائع لدى هذه البنوك بشكل مطرد، مما يدل على الإقبال الشديد الذي حظيت به هذه البنوك من جمahir المسلمين في مناطق عديدة، ويدرك في هذا المجال الإقبال الشديد الذي حظي به بنك المعاملات في إندونيسيا، حيث أمكن استقطاب

ما يزيد على ٢٠ مليون دولار أمريكي في اجتماع واحد، عقد في القصر الجمهوري في بوجر برعائية فخامة الرئيس الإندونيسي سوهارتو.

وقد تكنت البنوك الإسلامية من استقطاب فئات من المدخرين لم يسبق لها التعامل مع الأجهزة المصرفية، وبذلك أسممت البنوك الإسلامية في رفع معدل الادخار القومي في بلدانها.

ومن الأمثلة الناصعة في هذا المجال، تابونق حجي في ماليزيا، أحد المؤسسات المصرفية الإسلامية، التي فازت بجائزة البنك الإسلامي للتنمية، في العمل المصري الإسلامي.

فبرنامج تابونق حجي في تنمية الوعي الادخاري بين المجتمع المسلم في ماليزيا، يجمع فئاته، بدءاً من تلاميذ المدارس، يدعو بحق إلى الإعجاب.

فالتلמיד بالدرجة يستطاع أن يفتح حساباً ادخارياً في تابونق حجي، بمبلغ زهيد لا يتجاوز حوالي خمسة ريالات سعودية.

فاستطاع تابونق حجي بذلك أن يجمع ملايين الدولارات، غير أنه لأسف الشديد، فإن تجربة تابونق حجي لم تنتقل إلى المؤسسات المصرفية الإسلامية الأخرى التي تفتقر إلى برامج خاصة، موجهة إلى فئات المجتمع لتنمية السلوك الادخاري.

٣ - وجود فائض سيولة عالية من الودائع قصيرة الأجل، لم تتمكن البنوك الإسلامية من تحويل هذه السيولة إلى تمويلات متوسطة وطويلة الأجل، مما جعل نسبة السيولة عالية جداً في البنوك الإسلامية بما في ذلك البنك الإسلامي للتنمية مقارنة ببنوكها من البنوك الأخرى.

٤ - انحراف على التمويلات قصيرة الأجل ذات العائد السريع، مما حرم القطاعات

الإنمائية المختلفة، من زراعة وصناعة، ومن تلك الأموال.

ومن السير تبرير هذا الوضع، في بداية تكوين وإنشاء هذه البنوك، لكن يصعب تبريرها بعد بلوغ هذه البنوك سن الرُّشد.

يمكن القول أن هناك العديد من الصعوبات التي واجهت البنوك الإسلامية، من ذلك وجودها في أوضاع اقتصادية وإدارية وقانونية، قد لا تكون مقيدة بأحكام الشرعية، كما أنها ما زالت في موقع قلة بالنسبة للبنوك الأخرى، وأنما أنت بمارسات جديدة لم يعهدنا العمالء من قبل، كل ذلك أدى إلى قيام البنوك الإسلامية خلال هذه الفترة، بترحبيه أغلب استثماراتها إلى المراحة، لسرعة تسليمها، ووضوح التدفق النقدي والعائد.

٥- على الرغم من الارتفاع المطرد في ودائع البنوك الإسلامية، فإن هذه البنوك لم تتمكن من اجتناب إلا نسبة ضئيلة جداً من الأموال المتاحة، والتي يمكن اجتنابها للنشاط المصرفي الإسلامي. وما لا شك فيه أن تصرفات بعض شركات الأموال التي ادعت قدرتها على تضييق الأموال وفقاً لأحكام الشريعة، وما انتهت إليه من فشل وضياع حقوق المودعين لديها، أثر تأثيراً سلبياً على البنوك الإسلامية.

البحث الثالث

المصارف الإسلامية ودورها في تعزيز القطاع المالي

مقدمة

على الرغم من حداثة تجربة المصارف الإسلامية مقارنةً بالتاريخ الطويل للمصارف التجارية، وعلى الرغم من المصاعب والعقبات الكثيرة والكبيرة التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي ، فقد استطاعت المصارف الإسلامية تحقيق نجاحات واضحة على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وليس أدنى على ذلك من زيادة عدد هذه المصارف واتساع تeciشارتها الجغرافية وانسجامها المستدام في حجم انشطتها، إذ زاد عدد المصارف الإسلامية على ٢٠٠٠ مصرفًا منتشرة في ٤٨ دولة أي ما يعادل ثلث دول العالم.

كما لم يعد تقسيم الخدمات المصرفية الإسلامية حكراً على اتصاف الإسلام المخصوص فقط، إذ أصبح بإمكان المصارف التقليدية ومصارف الاستثمار تقسيم هذه الخدمات، ولم يقتصر ذلك على المصارف العاملة في الدول العربية الإسلامية بل تعداها إلى المصارف العالمية مثل: Citi Bank و HSBC و Barclays و UBS، حيث قامت هذه المصارف بفتح نوافذ ودوائر متخصصة للاستثمار والعمل المصرفي الإسلامي.

بالإضافة إلى ذلك فقد نشطت في الأونة الأخيرة حركة التعامل بالأدوات الاستثمارية الإسلامية وذلك من خلال تأسيس صناديق استثمار مشتركة تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، ولم يقتصر نشاط الاستثمار في هذه الأدوات على الأسواق المالية في الدول الإسلامية، إذ أن هناك تعاملًا واسعًا بهذه الأدوات في الأسواق والبورصات العالمية، لا سيما بعد أن تم إصدار مؤشر داو جونز والتايبي تشاو تايجر للأسواق المالية الإسلامية في عام ١٩٩٩، الأمر الذي أدى إلى توسيع وتوزيع نطاق الأنشطة التي تمارسها المصارف الإسلامية.

في ضوء توجه القيادة السورية، وعني رأسها فخامة رئيس الجمهورية الدكتور بشار الأسد، نحو تعزيز اقتصاديات السوق في مختلف القطاعات الاقتصادية ومنها القطاع المصرفي، واستكمالاً لعملية

الإسلاخ السالم للنظام المصرفي وللرالي في سوريا، وبعد صدور القانون رقم ٢٨ لعام ٢٠٠١ المتعلقة بآجال المصادر الخاصة والمشتركة، فقد صدر المرسوم التشريعي رقم ٣٥ لعام ٢٠٠٥ الخاص بآجال المصادر الإسلامية.

وقد جاء إصدار هذا المرسوم لتلبية رغبات فئات واسعة من المجتمع السوري التي تفضل التعامل مع المصادر وفق أحكام الشريعة الإسلامية السمحاء من جهة ولما يتوقع أن تساهم بهذه المصادر في توسيع النشاط الاقتصادي والاستثماري في القطر السوري الشقيق من جهة ثانية.

سيتم في الجزء الأول من هذه الدراسة التعريف بالمصادر الإسلامية ونشأتها وفلسفتها عملها، وسيتناول الجزء الثاني تحليلاً لمصادر أموال المصادر الإسلامية وأوجه استخداماتها، بينما سيتطرق الجزء الثالث إلى دراسة مدى تكامل الخدمات التي تقدمها المصادر الإسلامية وفق مفهوم المصادر الشاملة، وسيبحث الجزء الرابع من هذه الدراسة في طبيعة العلاقة بين المصادر الإسلامية من جهة وكلٍ من المصادر المركزية والمصادر التجارية من جهة أخرى، كما سيتم التعريف بالمخاطر التي تواجه عمل المصادر الإسلامية في الجزء الخامس والأخير من الدراسة.

المصادر الإسلامية

"مفهومها ، نشأتها ، وفلسفتها عملها "

مفهوم المصادر الإسلامية:

تميز المصادر الإسلامية عن غيرها من المصادر بأنها مؤسسات مالية اقتصادية واجتماعية لا تسعى فقط لتنظيم أرباحها وإنما تسعى لتشجيع الاستثمار وجعل العمل شيكياً أساسياً لرأس المال ومصدراً للكسب الحلال لأن المال منفرد لا يحقق أي عائد ما لم يقترب بالعمل.

وتُعرِّف المصادر الإسلامية بأنها مؤسسات مالية مصرفيَّة لتجمیع الأموال وتوزيعها وفق أحكام الشريعة الإسلامية بما يخدم مجتمع التكافل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع، مع

الاتزام بـ عدم التعامل بالقواعد الربوية أحلأ أو إعطاء واجتناب أي عمل مخالف لأحكام الإسلام.

كما تُعرف المصارف الإسلامية بأنها مؤسسات تفوق بحذب رأس المال الذي يكون مكتبراً وغير مستثمر لاستئثاره ومنع صاحبه رهباً عن طريق أعمال التنمية الاقتصادية التي تعود بالفائدة الحقيقة على جميع المساهمين فيها، باعتبارها وسيطاً بين صاحب المال والمستثمر ليحصل كل منهما على حقه في نماء هذا المال.

وبذلك، فإن المصارف الإسلامية هي أحجمة مالية تستهدف التنمية وتعمل في إطار الشريعة الإسلامية وتلتزم بقيمها الأخلاقية، وتسعى إلى تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع، بالإضافة إلى كونها أحجمة اجتماعية، فهي مؤسسات مالية حيث أنها تقوم بما تقوم به المصارف التجارية من وظائف ومعاملات، وهي مؤسسات تنموية لأنها تهدف إلى خدمة المجتمع وتنميته.

تتّسّم المصارف الإسلامية بـ تقديم خدماتها المصرفية والاستثمارية طبقاً للأسلوب الواسعة المالية القائم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة "الغنم بالغنم" ، حيث تُعد المشاركة القاعدة الرئيسية التي تعتمد عليها المصارف في تعاملها مع عملائها، وهي ما يميز المصارف الإسلامية في القطاع المصرفي حيث أخرجت العميل من دائرة المديونية إلى دائرة المشاركة.

ونتيجة لما تقدم فإن الزكائر الأساسية التي يقوم عليها العمل المصرفي الإسلامي تتتمثل بما يلي:

- أن مصدر المال وتوظيفه لا بد أن يكون حلالاً.
- أن توظيف المال لا بد أن يكون بعيداً عن شبّهة الربا.
- أن توزيع العوائد ونحوها يتم بين أرباب المال والقائمين على إدارته وتوظيفه.
- أن للمحتاجين حقاً في أموال القادرين عن طريق فريضة الزكاة.
- أن الرقابة الشرعية هي أساس المراجعة والرقابة في عمل المصارف الإسلامية.
- عدم الفصل بين الجانب المادي والجانب الروحي والأخلاقي.

نشأة المصارف الإسلامية

بدأ التفكير بالمصارف والأعمال المصرفية من منظور الفكر الإسلامي في منتصف الثلائينيات من القرن الماضي، وكانت أول محاولة لإنشاء المصارف الإسلامية في إحدى المناطق الريفية في باكستان خلال الأربعينيات من ذلك القرن من خلال إنشاء مؤسسة تقوم باستقبال الودائع من المؤسرين وإقراضها إلى المزارعين المحتاجين للأموال وذلك بدون عائد، وكانت المؤسسة تتقاضى أجوراً رمزية تغطي تكاليفها الإدارية فقط، ثم ظهرت التجربة الثانية في الريف المصري في السبعينيات من خلال تأسيس بنوك ادخار إسلامية، وتعد هذه التجربة أول تجربة مسجلة في العصر الحديث في مجال العمل المصرفي الإسلامي.

وبالرغم من عدم نجاح التجاربتين السابقتين، بسبب عدم وجود الكوادر المؤهلة من العاملين، إلا أنها عكست رغبة المسلمين في إيجاد المدائل للمؤسسات المصرفية الربوية التي كانت قائمة آنذاك، لذلك شهدت بداية السبعينيات من القرن الماضي انطلاقاً جديدة لفكرة إنشاء المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية:

■ في عام ١٩٧١ تم إنشاء بنك ناصر في مصر ليقوم بكل أعمال المصارف دون التعامل بالريال (أخذ أو إعطاء).

■ في عام ١٩٧٤ تم إنشاء المصرف الإسلامي للتنمية (كمصرف إسلامي دولي) في مدينة جدة بالسعودية.

■ في عام ١٩٧٥ تم إنشاء مصرف دبي الإسلامي.

وبعد عام ١٩٧٥، بدأ نشاط المصارف الإسلامية بالتسارع، إذ تأسس مصرف فيصل الإسلامي المصري في عام ١٩٧٧، وكما من مصرف فيصل الإسلامي السوداني والبنك الإسلامي الأردني في عام ١٩٧٨، وفي عام ١٩٩٠ انضم مصرف قصر الدولى الإسلامي إلى فافلة المصارف الإسلامية،... الخ. هذا وقد صاحب حركة تأسيس المصارف الإسلامية قيام المصارف التجارية التقليدية في بعض الدول بافتتاح فروع أو نوافذ للمعاملات الإسلامية، إضافةً إلى إنشاء شركات إسلامية متخصصة في مجالات الاستثمار والتمويل والتأمين والتكافل.

أتنا اليوم، فبالإضافة إلى المصارف الإسلامية القائمة، فإن الصناعة المصرفية الإقليمية والعالمية تشهد تغيراً هائلاً في تقدم العمليات المصرفية الإسلامية يأخذ أشكالاً متعددة من أهمها:

١. إنشاء مصارف إسلامية جديدة (مثل مصرف البلاد بالسعودية ومصرف بوبيان بالكويت، ومؤخراً أعلنت مجموعة دله البركة عن مشروع لإقامة مصرف إسلامي برأس مال ٢ مليار دولار).

٢. تحويل مصارف تقليدية إلى مصارف إسلامية (مصرف الجريدة بالسعودية ومصرف الشارقة بالإمارات).

٣. تحويل بعض الفروع التقليدية إلى فروع إسلامية (البنك الأهلي التجاري، مجموعة سامبا المالية، مصرف الرياض، المصرف السعودي البريطاني).

٤. على النطاق الدولي تقوم مؤسسات مالية دولية مثل Citi و HSBC Group بتنضم للعمليات المصرفية الإسلامية، كما تم إنشاء المصرف الإسلامي البريطاني بمدينة لندن.

يُقدر عدد المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية على مستوى العالم، طبقاً لآخر إحصائية صادرة من المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في عام ٤٢٠٠٠ بحوالي ٢١٧ مصرفًا إسلاميًّا في ٤٨ دولة بقارات العالم الخمس، بالإضافة إلى المصارف التقليدية التي تقدم خدمات مصرفية إسلامية والتي تُقدر بـ ٣٠٠ مصرفًا، وهذا الانتشار السريع للبنوك الإسلامية خلال الثلاثين سنة الماضية يدل على نجاح وتزايد الطلب على المصارف الإسلامية، وكان من أهم عوامل انتشار العمل المصرفي الإسلامي هو تمهيد تلك المؤسسات المالية بالالتزام بالضوابط الشرعية في جميع معاملاتها، حيث تُعد الضوابط الشرعية الركيزة الأساسية التي تعامل بها المصارف الإسلامية مع عملائها.

لقد رافق التوسيع في عدد المصارف الإسلامية ظهور عدد من المؤسسات الماعنة للعمل المصرفي الإسلامي مثل هيئة الحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، والسوق المالية الإسلامية الدولية، وبشكل خدمة الخدمات المالية الإسلامية، والوكالة الدولية الإسلامية للتصنيف.

أما بخصوص تطور حجم العمل المصرفي الإسلامي، فقد أظهرت تجربة المصارف الإسلامية أنَّه شُوا سريعاً وتتطوراً مضطرداً خلال العقود الثلاثة الماضية، إذ:

١. تُقدر موجودات المصارف الإسلامية العاملة في العالم بحوالي ٢٦١ مليار دولار أمريكي، بمعدل نمو سنوي يتراوح بين ٦٪ و ٢٠٪.

٢. يُقدر حجم ودائع المصارف الإسلامية العاملة في العالم بحوالي ٢٠١ مليار دولار، وتنمو سنوياً بنسبة تتراوح بين ٢٠٪ و ٢٥٪.

- تنتشر مروجسوها من المصارف التقليدية التي تقدم عمليات مصرفيه إسلامية بأكثر من ١٥٠ مليار دولار.

أسباب انتشار المصارف الإسلامية

وقد ساعد في انتشار المصارف الإسلامية وتوسيع نطاق عملها عدد من العوامل والمزايا، من أهمها:

١. إن طبيعة عمل المصارف الإسلامية من حيث مشاركتها للمخاطر مع العملاء وعدم تحصلها لوحدها على مخاطر الأعمال المصرفية (أي تقاسم المخاطر) يجعلها أقل عرضة للمخاطر الناجمة عن الأزمات الاقتصادية والمالية، فقد ثبتت الأزمة الآسيوية أن المصارف الإسلامية كانت أقل تأثراً بالصدمات من المصارف التقليدية.

٢. قدرة المصارف الإسلامية على تطوير الأدوات والآليات والمنتجات المصرفية الإسلامية مما أدى إلى انتشارها بسرعة، إذ أن صيغ التمويل الإسلامية تميز بمونة عالية وتناسب كل حالة من حالات التمويل التي تقدم للمصرف الإسلامي.

٣. زيادة حجم الفوائض المالية في الدول الإسلامية سواء كان ذلك على مستوى الأفراد أو على مستوى المؤسسات والحكومات.

٤. ارتفاع عدد المسلمين في العالم والذي يتراوح بين ١,٣ - ١,٤ مليار مسلم (خمس سكان العالم تقريباً) وتزيد حجم الذين يفضلون التعامل المصرفي الإسلامي.

٥. وجود جالية إسلامية كبيرة في جميع أنحاء العالم وخاصة في جنوب شرق آسيا وأوروبا والذي تجاوز عدد المسلمين فيها ٢٠ مليون مسلم، حيث تمثل هذه المنطقة سوقاً مربحاً وداعماً للمؤسسات المالية الإقليمية والدولية التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

: على الرغم من هذا الانتشار، فما زالت البنوك التقليدية هي المسيدة على السوق المصرفية في الدول الإسلامية باستثناء بعض الدول التي لديها نظام مصرفي مزدوج (تقليدي وإسلامي) والدول التي لديها نظام إسلامي كامل مثل السودان.

فلسفة عمل المصارف الإسلامية

تقوم فلسفة عمل المصارف الإسلامية على عدد من القواعد والأسس من أهمها:

- منع التعامل بالفائدة (الربا) أخذاً أو إعطاءً.
- مبدأ الغنم بالغرم، أي المشاركة بالربح والخسارة.
- مبدأ أن النقود لا تنمو إلا بفعل استثمارها، وأن هذا الاستثمار يكون معرضًا للمخاطر، وفي خصوٰ ذلك فإن نتيجة الاستثمار قد تكون ربحاً أو خسارة.
- التعامل بصيغ التمويل الإسلامية من مشاركة، مضاربة، مراجحة، بيع السلم، وغيرها من صيغ التمويل.
- توجيه المدخرات إلى الحالات التي تخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- ربط أهداف التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية وأن للمصرف الإسلامي دور في تحقيق هذه التنمية.

بناءً على ذلك فإن أساس عمل المصرف الإسلامي يقوم على عدم التعامل بالفائدة (الربا) أخذاً وإعطاءً، كما يتلزم في نواحي نشاطه ومعاملاته المختلفة بتزاعيد الشريعة الإسلامية، وبالتالي يتلزم بعدم الاستثمار أو تمويل أي أنشطة مخالفة للشريعة، ويتوجّب ما لديه من موارد مالية إلى افضل استخدامات ممكنة بما يحقق مصلحة المجتمع، هذا بالإضافة إلى قيام المصرف الإسلامي بممارسة الأعمال الاستثمارية والتجارية مباشرةً على عكس ما هو مسموح للمصارف التقليدية القيام به، حيث يكتنف عليها غالباً ممارسة الأعمال التجارية.

أنشطة المصارف الإسلامية

في منتصف السبعينيات من القرن الماضي، بدأت المصارف الإسلامية تنشطها في عمليات مشاركة مع العملاء ولكن ذلك الأمر لم ينجح لأسباب عده، أمّا الآن فإن المراجحة هي التي تُسيطر على عمل المصارف الإسلامية، تليها الإجارة، كما تناهت المصارف الإسلامية أيضاً في العقار والسيارات الذهبية والعملات، وتعظم الخسائر التي لحقت بعض المصارف الإسلامية سابقاً كانت ناشئة عن المعاملات الأخيرة.

الجانب العملي

جدول رقم (١)

درجة قناعة العلماء بالتعامل مع المصرف الاسلامي

-٨١ %٩٠ فاكثر	-٧١ %٨٠	%٧٠ - ٦١	%٦٠ - ٥١	%٥٠ - ٤٠	الفئة
				x	ضعيف
			x		متوسط
	x				جيد
x					جيد جداً
لا يوجد					ممتاز

جدول رقم (٢)

حجم مبالغ الاستثمار المشترك في المصارف الإسلامية محل الدراسة لسنوات الماليتين

٢٠١٠ / ٢٠٠٩

اسم الحساب	صرف ايلاف الاسلامي	صرف الاقتصاد الاسلامي	سنة	سنة
ودائع توفير	٦٢٧٣٤٨٥٠	٦٥٥٥٦٨٠٠	٢٠١٠	٢٠٠٩
	٤٦١٥٨٩٣	٥٢٤٠٥١٨	٢٠١٠	٢٠٠٩

المصدر :

التقرير السنوي للمصرف ايلاف الاسلامي لسنة ٢٠١٠ ص ٨٢
التقرير السنوي للمصرف الاقتصاد الاسلامي لسنة ٢٠١٠ ص ٥٦

جدول رقم (٣) *

حركة الاستثمارات المخصصة (المقيدة) للمصارف محل الدراسة للسنوات الماليةتين

٢٠١٠/٢٠٠٩

البيان	مصرف ايلاف الإسلامي	مصرف الأقتصاد الإسلامي	سنة ٢٠٠٩	سنة ٢٠١٠
			٢٠٠٩	٢٠١٠
الرصيد بداية المدة	٨٢٨٦٠٥٢٨	١١٧٩٤٠٧٤	٦٩٥٠٢٥٣٠	١٢١٢١٦٧١٠
+ الإيداعات	٨٤٩٦٣٠٦٨	٧٧٧٧٤٤٢١	١٢٨٠٧٧٩٥	١٧١٠٩٢٢٨١
- السحبات	٥٥٨٧٨٩٢٩	٧٤١٢٥٢٩٩	٨١١٧٥٢٣٣	(٨٣٣٨٣١٤٦٧)
+ أرباح استثمارية	٦٨٦٧٩٨٩	٥٧٢٦٦٤٦	٥٨١٣١١٠	٥٧٣٠٨٨٢
- نصيب المصرف من الأرباح بصفته وكيل	(٨٧١٩٠١)	(٨١١٧٢٩)	(١٠٠١٦٤٨)	(٩٤٧٩٢٩)
الرصيد نهاية المدة	١١٧٩٤٠٧٤	١٢٦٥٠٤٧٨	١٢١٢١٦٧١	١٦٣٢٦٠٤٧٧

جدول رقم (٤) *

المصدر التقرير السنوي لسنة ٢٠١٠ مصرف ايلاف الإسلامي ومصرف الأقتصاد الإسلامي ص ٤٥٦٤ على التوالي .
المصدر التقرير السنوي لسنة ٢٠١٠ مصرف ايلاف الإسلامي ومصرف الأقتصاد الإسلامي ص ٥٨٥٥ على التوالي .

حصة المصرف من دخل الاستثمارات المطلقة والمقيدة بصفته مصارياً ورب ما

مصرف الاقتصاد الإسلامي		مصرف ايلاف الإسلامي		البيان
سنة ٢٠١٠	سنة ٢٠٠٩	سنة ٢٠١٠	سنة ٢٠٠٩	
١٦٢١١٢٢	١٢٣٥١٧٥	٨١٤٤٧٢٩	٨٥٨٩٢١٠	نصيب المصرف مصارياً
١١١٧٠٠٧	٨١٤٥٧٤	٣٤٧٧٢٣٥	٤٣٥٤٧٢٨	نصيب المصرف كرب مال للأموال المأذون باستخدامها
٢٧٣٨١٢٩	٢٠٤٩٧٤٩	١١٦٢١٩٦٤	١٢٩٤٣٩٣٨	المجموع
٥٧٣٠٨٨٢	٥٨١٣١١٠	٥٧٢٦٦٤٦	٦٨٦٧٩٨٩	أرباح الاستثمارات المقيدة
(٤٧٨٢٩٥٣)	(٤٨١١٤٦٢)	(٤٩٣٤٢٥١)	(٦١٠٥٨٧٤)	(-) حصة أصحاب الودائع
٩٤٩٩٢٩	١٠٠١٦٤٨	٧٩٢٣٩٥	٧٦٢١١٥	صافي أرباح

جدول رقم (٥)

حجم الاستثمار في عمليات المرابحة والمضاربة والمشاركة للمصارف محل الدراسة للستيني الماليتين
(٢٠١٠/٢٠٠٩ المبلغ بالدينار العراقي)

مصرف الاقتصاد الإسلامي		مصرف ايلاف الإسلامي		
سنة ٢٠١٠	سنة ٢٠٠٩	سنة ٢٠١٠	سنة ٢٠٠٩	اسم الحساب
٤٩٠٨٧٠١٧	٢٩٦٤٥٤٤٦	١٦٣٣٠٦٤٥٨	١٧٦٥٣٤٨٩٩	المرابحة

المصدر: التقرير السنوي مصرف ايلاف الإسلامي لسنة ٢٠٠٩ ص ٧٣
التقرير السنوي لسنة مصرف الاقتصاد الإسلامي ٢٠١٠ ص ٥١.

١٠٥٢٤٢٦	١٣١١٧٨٥	٦٢٣١٥	٣٩٦٠٠	المضاربة
٦٢٦٩٩٣	٣٢٥٢٨٤	١١٩٠٢٠٥٤	١٢٠٤٩٠٥٦	المشاركة

جدول رقم (٦)

نسبة رغبة العملاء في العمليات التي يقدمها المصرف الإسلامي

العملية	ضعيف	متوسط	جيد	جيد جداً	ممتاز	أكبر من %
الحسابات الجارية	٤٠ - ٥٠%	-٥١	-٦١	-٧١	-٨١	%٩٠
حسابات ودائع الاستثمار		x				
عمليات المشاركة			x			
عمليات المراقبة				x		
عمليات المضاربة				x		

تعني الشارة x مقدار النسبة

٩١٠٣١٠٦٩	٦٠٣٣٣٩٩١	٤٠٣٠٥٨٨٣	٣٧٥٤٥٩٦٦	ودائع لأجل
		٨	٢	واشعار
٩٦٢٧١٦٨	٦٤٩٤٩٨٨	٤٦٨٦١٥٦	٤٣٨١٩٤٥	المجموع
٧	٤	٣٨	٦٢	

جدول رقم (٧)

نسبة تقييم أداء المصرف الإسلامي في نظر العملاء

البيان	ضعيف	متوسط	جيد	جيد جداً	ممتاز
	-٤٠	-٥١	-٦١	-٧١	%٩٠ - ٨١
فأكثـر	%٥٠	%٦٠	%٧٠	%٨٠	%٩٠ - ٨١
درجة القناعة بالعوائد		x			
درجة القناعة بأفضلية التعامل		x			
درجة الاعتقاد بشرعية التعامل		x			
الاعتقاد بفهم العاملين أحـكام الشريعة	x				
توفير احتياجات التمويل دون عوائق			x		x
هل يمكن تركيز التعامل مع المصارف الإسلامية بدلاً من البنوك التقليدية		x			

* تعني إشارة x مقدار النسبة

النتائج والتوصيات

من خلال الأفكار التي استعرضتها الدراسة يمكن التوصل إلى النتائج والتوصيات التالية:

أولاً: النتائج:

- ١- أن المصارف الإسلامية لا زالت دون مستوى الطموح الذي ينبغي لها لأسباب قد يرجع بعضها تبليءة التي تمارس المصارف الإسلامية عملها في ظلها أو لتركيبة هيكلها التنظيمي لغرض مساعدة عملياتها المستجدة.
- ٢- هناك نقص بالتشريعات القانونية التي تتعلق بالمصارف الإسلامية بالرغم من صدور بعض التشريعات ضمن مجموعة القوانين المصرفية في بعض البلدان ومنها لمصارف محل الدراسة.
- ٣- أن للعمل المصرفي الإسلامي آلية تختلف عن آلية العمل في المصارف التقليدية من حيث التنفيذ العمليات وإبداء الرأي، إلا أنه يلاحظ قصوراً في هذا المجال وذلك بسبب نقص الخبرة في الكادر الوظيفي وخاصة فيما يتعلق بالجوانب الشرعية كما أظهرت ذلك نتائج الاستبيان.
- ٤- هناك نقص في الجانب التدريسي لدى المصارف محل الدراسة وخاصة من حيث نوعية التدريب وشموليته والتركيز على البرامج ذات الصلة بالعمل المصرفي الإسلامي.
- ٥- هناك قصوراً وضحاً بالتعريف بالعمل المصرفي الإسلامي حيث يوجد نقص واضح في فهم الله تعالى عن طبيعة هذا العمل وأدائه.

ثانياً: التوصيات:

- ١- ينبغيبذل الجهد للدعاية والإعلان عن المصارف الإسلامية وتوصيل المعلومات الضرورية عنها وخاصة في مجال الفضائيات والمواقع الإلكترونية وبصورة مخططة تخدم الغرض السامي لوظائف هذه المصارف من أجل ربط الجانب الروحي بالماضي في حلية التعامل.
- ٢- الاهتمام بتوعية عملاء المصرف الإسلامي من حيث عقد ندوات تثقيفية أو لقاءات من أجل تسهيل العمل معهم ومن ثم تفهم العمل المصرفي الإسلامي من جانبهم.
- ٣- العمل على إيجاد آلية لتوحيد الفتاوى الشرعية الخاصة بمعاملات المصرفي الإسلامية ووضع منهاج لذلك يمكن الرجوع إليه عن هذه الفتوى والعمل على إضافة كلما هو جديد في هذا المعنى.
- ٤- إيجاد نوع من الترابط والتواصل بين المصارف الإسلامية من حيث التعاون في تنفيذ العمليات المصرفية بحيث يتم الاستعانة بذلك المصارف كبنوك مراسلة أو مغطية عن طريق فتح الحسابات فيما بينها.

- ٥- الإعداد لندوات ومؤتمرات دورية للمصارف الإسلامية يشترك فيها ممثلو تلك المصارف والمحضين وأساتذة الجامعات من أجل تدريس أمور تلك المصرف والتعرف على نقاط الضعف والإيجابيات في تنفيذ العمليات وخاصة في ظل تكنولوجيا المعلومات.
- ٦- السعي إلى إيجاد فروع خارجية للمصارف الإسلامية أو إنشاء مصارف إسلامية في البلدان الأوروبية والآسيوية لتصبح تلك الفروع والمصارف مراسلين ومصارف تغطيية للمعاملات الخارجية حيث يلاحظ نقص حاد في هذا المجال.

المصادر

١- السور القرآنية:

- ١- سورة التوبة: الآية .١٠٥
- ٢- سورة آل عمران الآية .١٥٩
- ٣- سورة هود الآية .٦١
- ٤- سورة الجمعة الآية .١٠
- ٥- سورة البقرة، الآية .٢٤٥

٢- الكتب والموسوعات العربية:

- ١- المالكي، عبد الله موسوعة البنك الإسلامي الأردني- مطبع الدستور ، ١٩٩٦ ص .١٦٠
- ٢- الشرع، مجید المراجعة عن المسئولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية/دار وائل للنشر/عمان/الأردن ٢٠٠٣ ص .٢١
- ٣- شيخون، محمد، المصارف الإسلامية-دار وائل للنشر - عمان - الأردن ٢٠٠٢ ص .١٠٩
- ٤- الشرع...جيد ، مرجع سابق ص .٣٥
- ٥- ذكره ابن البيهقي في المجمع .١٠١/٤
- ٦- المالكي، عبد الله، مرجع سابق ص .١٩٥
- ٧- السيد، الهواري، ما معنى بنك إسلامي-اتحاد البنوك الإسلامية- القاهرة- ١٩٨٢- ص .٢٧
- ٨- عبده، محمد، الربا ودوره في استغلال موارد الشعوب-دار الاعتصام - القاهرة . ١٩٧٧
- ٩- الشرع، مجید، مرجع سابق ص .٦
- ١٠- الدكتور: احمد محمد علي، من سلسلة المحاضرات، الفائزة بجائزة البنك (٣) للمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، الطبعة الأولى، (١٤١٤ـ١٩٩٤).

٤- المقالات:

- ١- قانون البنك رقم ٣٨ لسنة ٢٠٠٠ المادة ٥٣ فقرة بـ- الجريدة الرسمية العدد ٤٤٤٨ في ١/٨/٢٠٠٠-ص ٢٩٧- عمان -الأردن.

٥- المؤتمرات:

- ١- الصعيدي، ابراهيم، المصادر الاسلامية -مصادر التمويل واستخدامها- المؤتمر العلمي الثالث- كلية التجارة- جامعة المنصورة- مصر ابريل ١٩٨٣ .
- ٢- الاجي، كوثر، الموازنة الاستثمارية في البنك الاسلامي باستخدام اسلوب مونتي كارلو- المؤتمر العلمي الثالث- كلية التجارة- جامعة المنصورة- مصر ابريل ١٩٨٣ .
- ٣- المؤتمر المصرفي الإسلامي الثاني، الكويت، ١٧-١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ .
- ٤- المؤتمر المصرفي العربي المتخصص للصيغة الإسلامية، " دور الصيغة الإسلامية في تعبئة الموارد في البلدان العربية" ، بيروت/ لبنان، كانون الأول ٢٠٠٤ .
- ٥- المجلس العام للبنك والمؤسسات المالية الإسلامية.

٦- الانترنت:

- ١- البلتاجي، محمد ، المصادر الاسلامية، <http://www.bltagi.com/>